# دور النمو الصناعي في التنمية البشرية العربية

رئيس أبحاث / هيفاء نجيب مهودر

مركز دراسات الخليج العربي/ جامعة البصرة

يحتل القطاع الصناعي أهمية كبيرة في الدول العربية لاسيما قطاع الصناعة الاستخراجية في الدول العربية النفطية إذ تبين أثره في تحقيق فائض اقتصادي يساهم في خلق الاستثمارات الجديدة لزيادة تكوين رأس المال وتنويع بنية الانتاج وتلبية احتياجات التنمية من العدد والآلات والمكائن وتصنيع المواد الاولية والمنتجات الزراعية لمواكبة الطلب على هذه المواد في الاسواق المحلية .

تبين الاثر التنموي للقطاع الصناعي في انعكاسه في معدلات النمو الاقتصادي واثر ذلك في زيادات حصة الفرد من الناتج الحالي الاجمالي الذي يعد احد اهم مؤشرات التنمية البشرية المعتمدة من قبل منظمة الامم المتحدة إذ ينعكس اثر النظام الصناعي في الارتقاء بنوعية الحياة وزيادات الخيارات المتاحة للتطور وتلبية احتياجات المجتمع من السلع فضلا" عن حصولهم على الخدمات بفضل تطور مستوى الايرادات الناتجة عن الزيادات في القيمة الفائقة المتأتية من القطاع الصناعي .

لقد تحول الهدف الاساسي للتنمية الاقتصادية من الجانب الضيق المتمثل بالنمو الاقتصادي الى التحسن الشامل في الثروة البشرية التي اصبح يطلق عليها الان بالتنمية البشرية (Human Development) .

ولما كان المفهوم الحديث للتنمية البشرية يرتبط بتوفير الحياة الافضل وتلبية المتطلبات الاساسية للافراد إذ تعتمد الامم المتحدة في قياس مستوى التنمية البشرية اعتمادا" على ثلاثة مؤشرات اساسية وهي توقع الحياة عند الولادة والمستوى التعليمي فضلا" عن متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إذ ترتبط علاقة هذه المؤشرات بمحتوى النمو الاقتصادي إذ يعد القطاع الصناعي المعول الرئيسي للارتقاء بهذه المؤشرات.

ومما سبق يتبين ان مشكلة التنمية البشرية في الوطن العربي بشكل عام ترتبط بالمشكلات التي يعانيها القطاع الصناعي لاسيما قطاع الصناعة الاستراتيجية الذي عادة مايتصف بالتذبذب وذلك لسببين :

أولهما : هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه والمتمثلة في النشاط الاستخراجي للنفط والغاز بالدرجة الرئيسية مما جعل أداءها الصناعي عرضة للتقلبات في السعر والطلب العالمي بالاضافة الى صناعة البتروكيمياويات والتي تعتمد بدرجة كبيرة على النفط والغاز .

وثانيهما : ضعف القاعدة الانتاجية وعدم تنوعها بصورة عامة بسبب ضعف مستوى التكنولوجيا التي يتطلب تطويرها إمكانات مالية كبيرة .

فالصناعات التحويلية في الوطن العربي لاتزال ترتكز على انشطة صناعية خفيفة مثل الصناعات الغذائية والمنتوجات والملابس والى درجة اقل الآلات والمعدات ووسائط النقل فضلا" عن صناعات متفرقة تختلف اهميتها ودرجة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي بين الدول العربية .

فبينما تمثل الصناعات الاستخراجية النشاط الصناعي الرئيسي في بعض الدول العربية كدول الخليج العربي والجزائر وليبيا في حين تكتسب الصناعات التحويلية نشاطا" ملحوظا" في دول اخرى كالاردن وتونس ومصر والمغرب .

ومما لاشك فيه ان هناك علاقة وثيقة قوية بين النمو الصناعي وبين التنمية البشرية ففي الوقت الذي ينفرد فيه القطاع الصناعي بدور فعال في خلق التراكم الرأسمالي ومن ثَم زيادات معدلات نمو الدخل الفردي الذي يعد وسيلة اساسية

ومحرك رئيسي لدفع عملية التنمية فمن الجدير بالذكر إن هناك نموا" ملحوظا" للصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي التي بدأت نموها في عقد التسعينيات قد تراوح مستوى مساهمة هذه الصناعات فيها مابين (4، 7) في الكويت الى (5، 12%) في الامارات لعام 2005 من الناتج المحلي الاجمالي كما تراوحت المساهمة النسبية لاجمالي القطاع الصناعي من (1، 38) في البحرين الى (68%)في قطر ، ويبدو ارتفاع الاهمية النسبية في الاخيرة الى دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تطوير القطاع الاستخراجي في قطر لاسيما قطاع صناعة الغاز .

ومما سبق يتبين ان دور القطاع الصناعي يتجسد في زيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع مستوى الايرادات المتأتية نسبة لذلك وقد انعكس اثر هذا التطور في النمو الاقتصادي بشكل عام وارتفاع مستوى مؤثرات التنمية البشرية حيث مبيًنا" الطردية بين مستوى النمو الاقتصادي والتنمية البشرية حيث العلاقة المتبادلة بين جانبي التنمية . إذ يتجسد الدور الاقتصادي للتنمية البشرية في ادارة الاقتصاد بالشكل الصحيح وتوفير الكفاءات والخبرات الفنية والادارية التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية في أي بلد

وعلى هذا الاساس يعد النمو الصناعي عصب التنمية البشرية الا انه ينبغي ان يخضع لادارة ليتمكن من استغلال كامل الفرص التي ينتجها في زيادة مستوى الرفاهية البشرية.

والنتيجة الرئيسية التي يمكن استخلاصها في مجال السياسات هي ان النمو الصناعي في الوطن العربي اذا كان له ان يثري التنمية البشرية فهو يتطلب ادارة فعالة للسياسات وفي المقابل فمن اجل تنمية بشرية مستديمة ولابد من نمو صناعي مستمر وهذا لايمكن ان يتحقق الا بوجود خطط اقتصادية سليمة تأخذ على عاتقها تحقيق الهدف المنشود وهو ان الانسان هدف التنمية وغايتها .